



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية/كلية الادارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

﴿ أثر عرض النقد على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ﴾

بحث تقدمت به الطالبة
(أثمار حسن رحيم زغير)

الى

مجلس قسم العلوم المالية والمصرفية بكلية الإدارة والاقتصاد وهو جزء
من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في العلوم المالية والمصرفية

بإشراف
أ.د. بتول مطر عبادي

الآية القرآنية



صدق الله العلي العظيم

(سورة الفاتحة ١-٧)

الإهداء

إلى من جرع الكأس فامرغاً ليستيني قطرة حب

إلى من كلت أنا مله لي قدم لنا لحظة سعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

إلى القلب الكبير (والدي العزيز)

الشكر و التقدير

إلى الشموخ التي ذابت في كبرياء

لتنير كل خطوة في دربنا

لتدلل كل عائق أمامنا

فكانوا رسلاً للعلم والأخلاق

شكراً لكم جميعاً

قائمة المحتوى

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٤	منهجية البحث
٨-٥	المبحث الاول : عرض النقد
١٤-٩	المبحث الثاني: الاسواق المالية
٢٠-١٥	المبحث الثالث: سوق العراق للأوراق المالية
٢٤-٢١	المبحث الرابع : تحليل مؤشر اسعار الاسهم وعرض النقد في العراق
٢٥	الاستنتاجات والتوصيات
٢٧-٢٦	المصادر والمراجع

المقدمة:

يعد موضوع الاسواق المالية من المواضيع الحديثة نسبيًا وقد احتلت مكانه مهمه ومتباينة في اقتصادات دول العالم المتقدمة والنامية كما وقد حظيت باهتمام الكثير وذلك بسبب الدور المهم الذي تلعبه في الحياه الاقتصادية عن طريق مساهمتها في تحقيق النمو الاقتصادي في تنفيذ السياسات النقدية في سيوله السوق المحل ويكتسب المؤشر العام لا سعار الاسهم اهميه كبيره لمختلف المتعاملين في سوق الماليه يمكن ان يعطي تلميحات مهمه عن السوق الامر الذي يساعد المستثمرين على تحديث قراراتهم الاستثماريه ويمكن استخدام المؤشر العام لاسعار الاسهم في معرفه التقسيم الحقيقي للاستثمارات فضلا عن ذلك اصبحت المقارنة بين كفاءه السوق تتم من خلال هذا المؤشر بصوره يومية و التي تعمل على نشر التطورات الطارئه على اسعار الاسهم الامر الذي يعطي صورته واضحه للمستثمرين عن الاوضاع الاستثمارات وبالتالي زياده قدرتهم على توجيه اموالهم نحو الاسواق الاكثر كفاءه واستقرارا،

ان سوق العراق للأوراق المالية كغيره من الاسواق العالميه يتأثر بتنوع العوامل والاحداث من داخل السوق وخارجه التي يكون عدد منها تؤثر ايجابا في السوق ويكون عدد اخر تؤثر سلبيًا مما يسبب تقلبات في المؤشرات ولا بد من وجود تأثير لعرض النقد في السوق باعتبار الاموال المحرك الاساسي للسوق.

الباحثة

المنهجية العلمية للبحث

١- اهمية البحث :تكمن اهمية البحث بالتعرف على سوق العراق للأوراق المالية ومدى تأثير عرض النقد على السوق .

٢- مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث بالسؤال الاتي فيما اذا كانت علاقة بين مؤشر العام للأسعار وعرض النقد.

٣- اهداف البحث : يسعى البحث للتعرف الاسواق المالية في العراق والعلاقة مع المتغيرات النقدية المتمثلة بعرض النقد.

٤- الحدود الزمنية : يتناول البحث مدة زمنية اقصاها ١٢ عام من (٢٠٠٤-٢٠١٦)

المبحث الاول

عرض النقد اطار نظري

اولاً: عرض النقد

يقصد بعرض النقد كمية النقود الموجودة في المجتمع في وقت معين وهذه الكمية تمثل وسائل الدفع من عملات مختلفة معدنية ورقية وودائع التي تكون موجودة في الخطة معنية بين يدي أفراد المجتمع وبذلك فإن عرض النقد من :

١. المسكوكات المعدنية .

٢. العملة الورقية .

٣. الودائع الجارية .

وعرض النقد يقاس في الخطة معينة من خلال معرفة النقد الذي اصدره البنك المركزي حتى تلك اللحظة ومن خلال ميزانية البنك ، ونظيف لهذه القيمة الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية ، ثم نطرح منه النقود الموجودة لدى البنوك التجارية وبذلك فإن عرض بمعناه الضيف تكون معادلته كالآتي :

$$\text{عرض النقد} = \text{النقد المصدر} + \text{الودائع الجارية} - \text{النقد لدى البنوك التجارية}$$

اما عرض النقد معناه الواسع فإننا نضيف للمعادلة السابقة الحسابات او الودائع الاجل وحسابات التوفير .

$$\text{عرض النقد} = \text{النقد المصدر} + \text{الودائع الجارية} - \text{النقد لدى البنوك التجارية} + \text{الحسابات والودائع الاجل} + \text{حسابات التوفير}$$

ومن المعادلتين نرى بأن النقد المصدر مطروحاً منه النقد لدى البنوك يمثل العملات الورقية والمعدنية التي يتم تداولها في المجتمع في تلك الخطة ^١ .

^١ حسام داود ، مصطفى سلمان وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان - دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٧ .

ثانياً: أنواع عرض النقد :

١. المفهوم الضيق :

ان الودائع التي تحتسب ضمن هذا المفهوم العرضي هي الودائع الجارية للقطاع الخاص فقط فإذا رمز الى "صافي العملة في التداول" بالرمز "ع" والودائع الجارية للقطاع الخاص بالرمز "و" فإن عرض النقد بالمفهوم الضيق يعبر عنه بالمعادلة التالية : (ن) = ع + و١

٢. المفهوم الواسع :

يتمحور هذا التعريف العرض النقد حول اضافة الودائع الادخارية للقطاع الى عرض النقد فإذا رمزنا الودائع الادخارية وعرض النقد بالمفهوم الواسع (ان) فإذا عرض النقد يساوي

$$ن٢ = ان + و٢$$

$$ن٢ = ع + (و١ + و٢)$$

٣. المفهوم الاوسع :

ويذهب هذا المفهوم الى ابعاد اوسع ليشمل الودائع الاخرى وقد برز تبرير الاخذ المفهوم بعد ان توسع تدخل الحكومة من النشاط الاقتصادي واصبحت مؤسسات القطاع العام تمارس نشاطاً لا يختلف عن القطاع الخاص^٢.

$$ن٣ = ٢ن + و٣$$

$$أو ٢ن = ع + (و١ + و٢ + و٣)$$

^٢ و داد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، بغداد ، تشرين الاول ، ٢٠٠٠ ، ص ٤٠ .

ثالثاً: محددات عرض النقد :

في معظم الدول هناك ضوابط معينة تحكم سلوك السلطات النقدية في اصدار الكميات النقدية المتاحة للتداول كما ان السياسة النقدية المتبعة في تحديد كمية النقود التي تطرح للتداول نخضع لاعتبارات عديدة منها :

١. تأثير الكمية النقدية على مستوى الائتمان .
٢. حجم العمالة في الدولة .
٣. مقدار المواد الانتاجية المعطلة .
٤. تعاقب فترات التضخم والانكماش .

فالاعتبارات السالفة هي مؤثر وفعال في تحديد الكمية النقدية من قبل السلطات النقدية للدولة ، ولذلك يرى كثير من الاقتصاديين ان عملية عرض النقود هي عنصر متغير عديم المرونة ^٣.

رابعاً: العوامل المؤثرة في تحديد عرض النقد :

أ. البنك المركزي : يؤثر على عرض النقد من خلال

١. المضاعف النقدي : ويتم من خلال نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع الزمنية (علاقة عكسية مع عرض النقد) .

٢. القاعدة النقدية عن طريق :

- القاعدة المقترضة .

- القاعدة غير المقترضة .

ب. البنوك التجارية :

١. من خلال المضاعف (m) : كلما زاد مقدار الاحتفاظ من الاحتياطيات الفائضة تزداد

التسربات في المضاعف وبالتالي يقل عرض النقد والعكس صحيح . ويتأثر مقدار

الاحتفاظ في البنوك التجارية بعدة امور هي :

^٣ رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، عمان - دار صفاء ، ٢٠٠٩ ، ص ٥٥.

١. المخاطرة المرتبطة بالمسحوبات .

٢. قدرتها على الاقتراض .

٣. سعر الفائدة .

٤. تكلفة الاقتراض من البنك المركزي .

٥. الخوف من الفشل المصرفي .

٢. القاعدة النقدية (MB) : ان رغبة البنوك التجارية بالاقتراض من البنك المركزي او عدم

الرغبة (القاعدة المقترضة) تؤثر على القاعدة النقدية فالاقتراض يزيد من الاحتياطات

الكلية (R) وبالتالي يزداد MB ويزداد معها عرض النقد والعكس صحيح .

ج. الجمهور : يؤثر الجمهور على المضاعف النقدي من خلال مقدار ما يرغب الاحتفاظ به

على شكل عملية التداول (r) ويتأثر سلوك الجمهور بعدة عوامل وهي :

١. ثروة الفرد فكلما زادت ثروة قل طلبه على (r) وازداد على الودائع .

٢. العائد على الموجودات .

٣. الرغبة الاحتفاظ الموجودات السائلة .

٤. مقدار تقدم العائد المصرفية لدى الجمهور .

٥. العمل المصرفي فالزيادة فيها يقلل من عرض النقد .

٦. العمليات غير المشروعة مثل غسل الاموال^٤ .

^٤ منير اسماعيل ابو شاور ، امجد عبد المهدي مساعدة ، عمان ، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٠ ، ص ١٦٦ .

المبحث الثاني (الأسواق المالية بصورة عامة)

أولاً :- مفهوم السوق المالية:

لقد اتسع مفهوم أسواق المال ليشمل جميع القنوات التي ينساب فيها المال بين مختلف قطاعات ومؤسسات وأفراد المجتمع. هناك عدت تعاريف للأسواق المالية منها :

- انه الإطار الذي يجمع الوحدات المدخرة والراغبة بالاستثمار ووحدات العجز المالي التي بحاجة إلى الأموال لاستثمارها عبر فئات متخصصة عاملة في السوق شرط توافر قنوات اتصال فعالة^(١).
- هي الساحة التي يلتقي فيها المقترضون والمقرضون المحتملون ويتفقوا فيها على العقود المنظمة لتحويل الأموال واستخدامها وسدادها^(٢)
- بأنه عبارة عن نظام يتم بموجبه الجمع بين البائعين والمشتريين لنوع معين من الأوراق أو لأصل مالي معين^(٣).
- سوق مستمرة وثابتة في المكان الذي تقام فيه مراكز التجارة والمال في مواعيد محددة يغلب أن تكون يومية يجتمع فيها أصحاب رؤوس الأموال والسماصرة للتعامل بالأوراق المالية وفقاً لنظام ثابت ولوائح محددة، وتتسم الأسواق المالية بحساسيتها الشديدة فهي أول من يتأثر بالكساد أو الرواج وفي جميع الأحوال العادية يتحدد سعر الأوراق المالية بعوامل الطلب والعرض شأنه في ذلك شأن أية سلعة أخرى^(٤)

(١)-حيدر يونس كاظم الموسوي ، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية- الأردن والعودية حالة تطبيقية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، أطروحة دكتوراه، العراق ،جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩، ص٣٤

(٢) د.رالف شامي وآخرون، نحو الإطار التطويري للأسواق المالية، في ندوة تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، نظمها معهد السياسات الاقتصادية في صندوق النقد العربي، المارات العربية المتحدة، ٢٠٠٣، ص٧٢

(٣) عامر عمران كاظم المعموري، فاعلية أداء الأسواق المالية في ظل الأزمات الاقتصادية في بلدان مختارة، أطروحة دكتوراه، العراق، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩، ص١٥

(٤) عباس كاظم جاسم الدعيمي، أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه، العراق جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩، ص٦٨

ثانيا : التطور التاريخي لنشأة الأسواق المالية

ترجع نشأة أسواق المالية الأولى للقرن الخامس للميلاد إذ يعد الرومان أول من عرف الأسواق المالية من خلال سوق في روما ، وفي فرنسا يمكن إرجاع نشأة السوق المالية إلى القرن الثالث الميلادي إذ زاول ملك فرنسا (فليب) مهمة سماسرة الصرف. وهناك من يرجع تاريخ البورصة إلى العهد البابلي ، إذ بحث الإنسان على الثروة من أجل تنمية وتطوير تجارته بين دجلة والفرات وتمت أول عمليات شبه مصرفية سمحت بإقراض التجار ونشر التجارة بين حضارات بابل القديمة وجميع أنحاء العالم القديم ، وقد شهدت روما القديمة بدايات شركات الأموال التي كونها الإنسان لإنشاء المعابد وتعبيد الطرق ، وبعد انهيار الإمبراطورية الرومانية كان لا بد من انتظار منتصف العصور الوسطى لكي تشهد إيطاليا مزيداً من التطور في العمليات المالية والتجارية عبر البحار ، حيث حتم هذا التطور التوسع المستمر في الأنشطة التجارية وجود مركز أو سوق دائم تتم في داخله الأعمال. والايطاليون هم الذين أسسوا لأول مرة البورصة ، وقد انشق هذا الاسم من اسم تاجر ايطالي غني هو (فان وين بورصة) وكان يملك فندق في مدينة بريج البلجيكية وأصبح ملتقى للتجار في القرن الخامس عشر الميلادي لإتمام العمليات التجارية ، الذي ميز هذا السوق الجديد في الواقع هو إن البضائع لم تكن ممثلة مادياً فيه بل استبدلت بالتزام البائع نحو المشتري في تسليمه البضاعة في تاريخ محدد ومكان متفق عليه.

ومع بدايات القرن السادس عشر مع الاستكشافات البرتغالية والسيطرة الاسبانية أصبحت بورصة البلجيكية مركز المعاملات التجارية والمالية في أوربا. وقد سجل التاريخ بورصات هامة للبضائع ، فضلا عن بورصة أنغرس فقد ظهرت بورصة ليون عام ١٤٥٩ ، وفي أمستردام عام ١٦٩٥ ، وفي لندن عام ١٦٩٥ ، وفي بال وفيينا عام ١٧٦٢ ، وفي نيون ورك عام ١٧٩٢ ، وفي بروكسل عام ١٨٠١ ، وفي مدينة ميلانو عام ١٨٠٨ ، وفي روما ١٨٢٢ ، وفي مدريد عام ١٨٣١ ، وفي جنيف عام ١٨٥٠. ومنهم من يرى إن تاريخ الأسواق المالية يعود إلى مصر إذ نجد إن الحقبة من عام ١٨٨٣ إلى عام ١٨٩٨ شهدت عدة محاولات لإنشاء بورصات للأسواق المالية في مصر من خلال جهود بعض السماسرة وفي عام ١٩٠٠ صدر أول تشريع لتنظيم أعمال البورصة.

(١) محمد أمين ناظم حرحوش المفرجي، دور الجهاز المصرفي في تطوير الأسواق المالية العربية دولة قطر - حالة دراسية، رسالة ماجستير، العراق ، جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٤، ص ٢٨

ثالثاً : أنواع الأسواق المالية

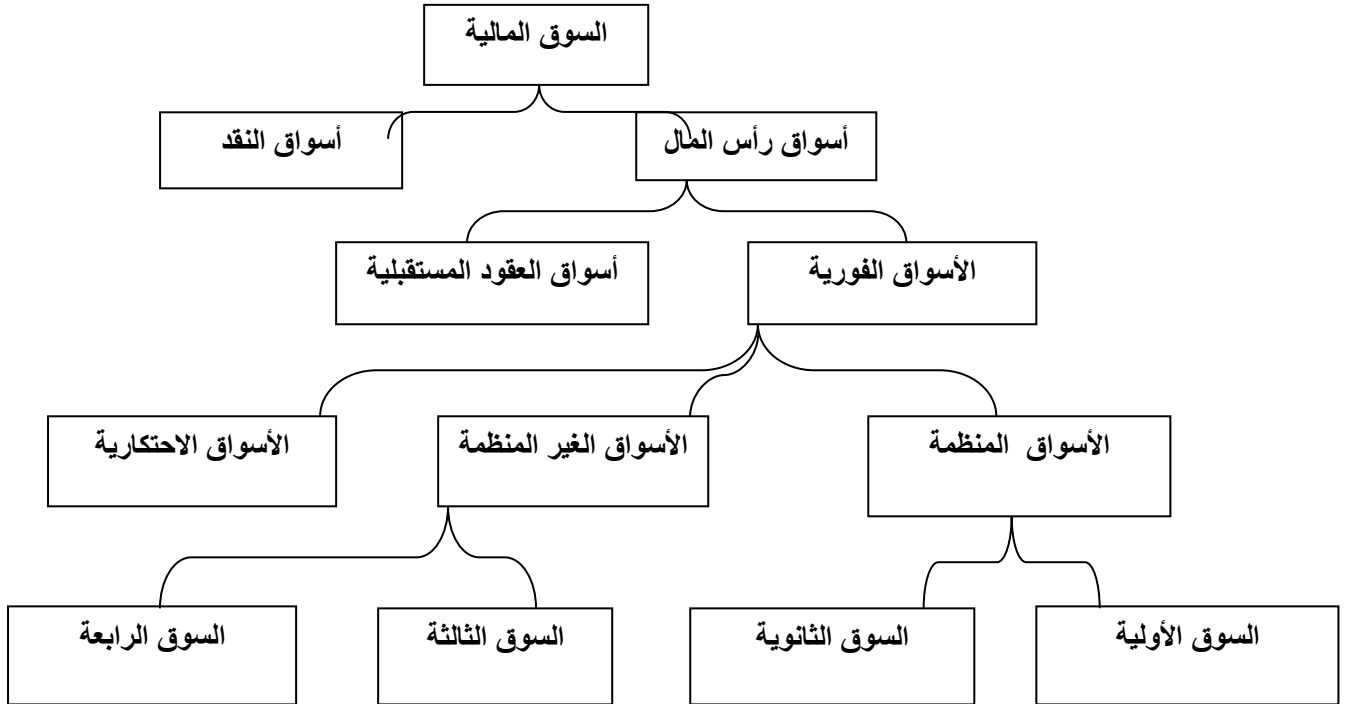
تصنف الأسواق المالية إلى عدة أنواع وحسب المعيار المعتمد في التصنيف الى: (١)

١- الأسواق حسب اجل الأوراق المتداولة وتصنف إلى:

أ- السوق النقدية:- وهو السوق الذي يتعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل قابلة للتحويل إلى نقد بسهولة من خلال السماسرة والمصارف

ب- أسواق رأس المال:- وتتداول فيه الأدوات المالية متوسطة وطويلة الأجل كالأسهم والسندات بأنواعها المختلفة ، وينقسم هذا السوق إلى :-

- الأسواق الحاضرة أو الفورية التي تتعامل بأدوات مالية يتم تسليمها واستلامها فور إتمام العقد وستضم السوق المنظمة وغير المنظمة
- أسواق العقود المستقبلية وهي أسواق تتعامل بأدوات مالية مختلفة ولكن من خلال عقود يتم تنفيذها في تاريخ لاحق. ((والشئ كل رقم (١) يوضح ذلك ذاك))



(١).مايخ شبيب الشمري،حسن كريم حمزة،التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية ،ط١،دار الكتب

والوثائق ببغداد،٢٠١٥،ص٢٧٩-٢٨٠

٢- الأسواق حسب معيار صفة الإصدار: وتقسم إلى:

أ-السوق الأولية :- ويطلق عليه أحيانا بنك الاستثمار والذي يقوم بإصدار الأوراق المالية (السندات مثلا) لصالح مؤسسة حكومية أو منشأة أعمال.

ب-السوق الثاني (البورصات):- وهو السوق الذي تتداول فيه الأدوات المالية بعد إصدارها وتوزيعها بواسطة بنوك الاستثمار ويتكون من سوق منظمة تشمل أسواق مركزية وأسواق محلية، وهناك سوق غير منظمة تتم خارج البورصات

ج-السوق الثالث:- ويمثل قطاع من السوق غير المنظمة كبيوت السمسة من غير الأعضاء في الأسواق المالية.

د-السوق الرابع :- وهي تمثل تعاملات المؤسسات الاستثمارية والتجار ورجال الأعمال الذين يتعاملون فيما بينهم لبيع وشراء الأوراق المالية وذلك لتجنب دفع العمولات للسماسرة أو تقليها

٣- الأسواق حسب معيار الزمن :وتقسم إلى:

أ-الأسواق الفورية:وهي الأسواق التي يتم فيها تنفيذ الصفقات المتعاقد عليها أي تسليم الأدوات المالية المشتريات بشكل فوري أو خلال عمل يومي لاحقين لعقد الصفقة وقد تكون الأسواق الفورية أسواق نقدية إذا كانت أدواتها المالية من أدوات سوق النقد، إما إذا كانت أدواتها المالية من أدوات سوق رأسمال المال فتسمى سوق رأس مالية فورية.

ب- الأسواق المستقبلية :- وهي أسواق يتم التعامل فيها بعقود يتم تنفيذها بالمستقبل، فقد نشترى أسهم ونتعاقد عليها الآن ولكن التسليم سيتم بعد فترة زمنية متفق عليها، والهدف من هذه الأسواق هو الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المشتري بسبب تقلبات الأسعار في المستقبل

٤ - الأسواق حسب معيار كيفية التعامل: وتقسم إلى:

أ-الأسواق المفتوحة: حيث يتم بيع الأدوات المالية(أسهم،سندات، وغيرها)من حيث المزايدة حيث ترسي الأوراق على من يدفع سعر اعلي وقد يتم بيع الأداة أكثر من مرة في هذا السوق في اليوم الواحد وتتسم هذه السوق بكثرة المتعاملين فيه وله مكان محدد وهو سوق منظم.

ب-سوق التفاوض أو المساومة : ويتم التعامل فيها على مفاوضات ومساومات تسبق عملية البيع أو الاقتراض حيث يتم التفاوض على السعر والكمية وشروط التسليم وكيفية الدفع.

رابعاً : أهمية الأسواق المالية ودورها في النمو الاقتصادي

أثبتت الأسواق المالية دورها الفاعل في الاقتصاديات التي وفرت الشروط الأساسية لنجاحها، وتكمن أهمية السوق المالي في أمور عدة من أهمها: (١)

١- نشر سلوك الاستثمار من خلال النشاطات داخل الأسواق المالية، إذ تعرض أسهما وسندات وأدوات مالية أخرى يصدرها مستثمرون أو وسطاء ماليون بغرض تمويل مشروعات معينة أو اعتماد تسهيلات ائتمانية متداولة، فضلاً عن عرض الأدوات الاستثمارية القابلة للتداول في الأسواق المالية مما يسهم مباشرة في تحويل المدخرين إلى مستثمرين وذلك عند الطلب على هذه الأدوات والتخلي عن السيولة المدخرة.

٢- تعبئة الموارد المالية وتحفيز المدخرين، إذ تمارس الأسواق المالية دوراً فاعلاً في رفع عوائد المدخرات، وهنا كلما كانت الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة بهذه الأسواق أكثر ملائمة فأن الدور التحفيزي لهذه الأسواق بالنسبة للمدخرين يكون اكبر.

٣- تعد الأسواق المالية مجالاً واسعاً لتسهيل عمليات تبادل الأصول الاستثمارية فيما بين الأسر و المؤسسات الحكومية بوصفها إطفارفا اقتصادية رئيسة وذلك لتحويل الموارد الحالية إلى المستقبل أو لإيصال الناتج الراهن إلى المستهلك المستقبلي.

٤- يمكن للأسواق المالية من خلال إدارتها ومكاتبها المتخصصة وخبرائها تقديم النصائح والاستشارات للشركات المصدرة للأدوات المالية المتداولة وذلك من خلال تحليل عوامل الطلب والعرض لهذه الأدوات وبيان احتياجات هذه الشركات وتحديد أفضل الأدوات وانسب الطرائق لتمويل هذه الاحتياجات.

٥- ضمان التوازن من خلال الحفاظ على النمو المستقر بوصفه جانباً مهماً من عوائد الأدوات الاستثمارية، إذ يمكن تحقيقه من خلال عمليات التحوط التي تمارسها إدارات الأسواق المالية.

٦- تعد الأسواق المالية مرجعاً مهماً لبيان مدى كفاءة السياسات الاستثمارية في الاقتصاد.

(١). حيدر يونس كاظم الموسوي، مصدر سابق ذكره؛ ص ٤٧

خامساً: معايير أداء الأسواق المالية

وتقسم الى: (١)

١- القيمة السوقية:

وهي عبارة عن إجمالي قيمة رأس مال السوق كمجموع لأسعار الأسهم المكتتب بها في الشركات المدرجة بأسواق المال في نهاية المدة المحددة للتداول (يوم، شهر، سنة)، ومن خلال القيمة السوقية يمكن تحديد الحجم الكلي للسوق المالي أو الحيز الذي يشغله السوق في النشاط الاقتصادي للبلد وبالتالي يعكس درجة تطور الاستثمار بالأوراق المالية في ذلك البلد.

٢- حجم التداول:

يمثل حجم التداول في السوق المالي قيمة الأسهم المتداولة فيه، أي مجموع قيم الأسهم التي تم تداولها خلال مدة محددة (يوم، شهر، سنة) بمختلف الأسعار، وهذه القيمة تعبر عن حاصل ضرب عدد الأسهم المتداولة في أسعارها خلال السنة المالية عادةً، فإذا كانت قيمة الأسهم التي تم التداول بها مساوية تماماً لقيمتها السوقية في السوق المالية خلال مدة محددة فعندئذٍ تكون سيولة السوق تامة أي ١٠٠%.

٣- عدد الشركات:

يبين لنا الشركات التي يسمح لها بالتعامل في الأوراق المالية بالسوق المالي والتي استوفت شروط ومتطلبات الإدراج .

٤- عدد الأسهم المتداولة:

ويمثل ما تم تداوله من إعداد للأسهم في قاعة السوق خلال المدة المحددة لنشاط التداول وبمختلف الأسعار السوقية.

٥. معدل دوران السهم:

يقيس لنا درجة سيولة السوق المالية ومستوى تكاليف المعاملات المالية داخل السوق ، ويحسب من خلال قسمة حجم التداول على القيمة السوقية لنفس الفترة الزمنية ، وان ارتفاع قيمة المؤشر دليل على ارتفاع درجة السيولة في السوق ، إضافة إلى إن الأدوات المالية تتداول بسهولة ويسر وادنى كلفة وعدم وجود معوقات إمام إبرام الصفقات وتسويقها (٢)

(١).أ.د.مايخ شبيب الشمري، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح"دراسة في أقطار عربية مختارة"

، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،العراق.٢٠٠٨:ص١٥-١٨

(٢) حسن كريم حمزة و غسان رشاد عبد الحميد "سوق العراق للأوراق المالية نشأته وتحليل وتقييم مؤشراتته"،مجلة مركز دراسات الكوفة،العدد: ٢٤،العراق:٢٠١٢،ص٢٧٣.

المبحث الثالث

(سوق العراق للأوراق المالية)

أولاً: نشأة سوق العراق للأوراق المالية

سوق العراق للأوراق المالية هو سوق للأوراق المالية في العراق في بغداد - العراق . فترة امتدت من عام ١٩٩٢ لغاية ٢٠٠٣ سوق عرف بسوق بغداد للأوراق المالية تأسس بموجب القانون المرقم (٢٤) لسنة ١٩٩١ ، وكان هذا السوق سوقاً حكومياً استطاع في حينها إدراج (١١٣) شركة عراقية مساهمة ومختلطة واستطاع إن يستقطب في آخر عام له معدلات تداول سنوية تجاوزت سبعة عشر مليون دولار ونصف.

وفي ١٨/نيسان ٢٠٠٤ أصدرت الإدارة المدنية المؤقتة القانون ذي الرقم (٧٤) والقاضي بتأسيس مؤسستين ماليتين تنظمان عمل سوق رأس المال وإعادة هيكلته في العراق كوربثين لسوق بغداد للأوراق المالية وهما: (١)

- سوق العراق للأوراق المالية.

- هيئة الأوراق المالية العراقية.

إما سوق العراق للأوراق المالية فقد عبر عنه القانون المذكور بأنه كيان قانوني غير حكومي منظم تنظيمياً ذاتياً مستقل من الناحية المالية والإدارية عن الحكومة العراقية و وزارة المالية لا يستهدف الربح، تعود ملكيته للأعضاء خاضع لرقابة هيئة الأوراق المالية ويعمل وفقاً للتعليمات والقواعد الصادرة عنها فيما تكون مسؤولية السوق محددة بالأصول المملوكة له ولا تشمل الأصول المملوكة للأعضاء ، يدار من قبل مجلس مكون من تسعة أعضاء منتخبين يمثلون مختلف الشرائح الاقتصادية للقطاع الاستثماري ويسمى بمجلس المحافظين.(٢) حيث تتولى الهيئة والتي تعتبر هيئة حكومية مستقلة أهم أهدافها المساهمة بتحقيق التنمية الاقتصادية المستقرة والمستدامة في العراق من خلال تقوية البنية الاستثمارية وتشجيع عملية تكوين رأس المال بما تمارسه من منح التراخيص ومراقبة المشاركين في أسواق رأس المال.(٣)

(١). أ.د. اديب قاسم، "الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: الخاص بمؤتمر الكلية، العراق: ٢٠١٣، ص ١٦٢

(٢). محمد عودة عبود، الاستثمار بالأوراق المالية في ظل المخاطرة الكلية دراسة اقتصادية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: ٢٠١٦، ص ١٠٧

(٣). هيئة الأوراق المالية العراقية ، التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية للسنة ٢٠١٦

ثانياً: أهمية سوق العراق للأوراق المالية:

تكمن أهمية سوق العراق للأوراق المالية في الدور الذي يمكن إن تؤديه هذه السوق في عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي، بوصفها أداة مهمة من أدوات استقطاب وإعادة تدوير وزج لا يستهان به منت الموارد والمدخرات – سواء نقدية أو التي يتم الاحتفاظ بها لدى المصارف التجارية في شكل ودائع ادخارية أو جارية أو الأجل، الخاصة بالأفراد والشركات والمؤسسات وغيرها، وتوظيفها في استثمارات حقيقية في مختلف المشاريع الاقتصادية. كما تتبع أهمية سوق العراق للأوراق المالية من خلال الأدوات المهمة التي تؤديها هذه الأسواق على مستوى الاقتصاد الوطني، ومن أهمها:

١- تخطيط السياسات النقدية للدولة: تؤدي أسواق الأوراق المالية دوراً رئيسياً في عملية تخطيط السياسات النقدية للدولة ، إذ يتمكن البنك المركزي بواسطة السوق النقدية من ممارسة دور فعال في تغيير أسعار الفائدة قصيرة الأجل ، عن طريق التحكم في احتياطات البنوك التجارية التي تؤدي دوراً قيادياً في هذا السوق ومن ثم فإن تحكم البنك المركزي بصورة مباشرة في معدلات الفائدة قصيرة الأجل ، كما تمكنه أيضاً سوق النقد بصورة غير مباشرة من التحكم بمعدلات الفائدة طويلة الأجل.

٢- تحقيق السيولة: إذ إن وجود سوق الأوراق المالية ذات كفاءة وفعالية يمكن بواسطتها تحويل الأموال المستثمرة بالأوراق المالية إلى نقدية ، وتحويل النقد الموجود إلى أوراق مالية. وبمعنى آخر القيام بتسهيل تحويل الموارد الحقيقية من أوراق مالية إلى نقدية والعكس صحيح أيضاً

٣- إن وجود سوق فعال للأوراق المالية يؤدي إلى توفير سيولة مرتفعة للأصول المالية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، ومن ثم زيادة سرعة دوران رؤوس الأموال، العاملة للمشروعات الاقتصادية المختلفة ومن ثم زيادة الطاقة الإنتاجية للمشروعات الاقتصادية وخلق انتعاش اقتصادي.

ويمكن القول إن وجود سوق نظامية ومتطورة للأوراق المالية سيساعد في عملية اجتذاب رؤوس الأموال، وتحويل المشروعات العائلية الفردية إلى شركات مساهمة لأن هذه الأسواق توفر الطمأنينة لدى المستثمرين. (١)

(١). شيماء فاضل محمد وحسين بريسم حبيب، اختبار كفاءة سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوت، العدد (١٧)، العراق: ٢٠١٥، ص ٧

ثالثاً: أهداف سوق العراق للأوراق المالية: (١)

- ١- تنظيم وتدريب أعضائه والشركات المدرجة في السوق بطريقة تتناسب مع هدف حماية المستثمرين وتعزيز ثقة المستثمرين به .
- ٢- تعزيز مصالح المستثمرين بسوق حرة يوثق بها أمينة ، فعالة ، تنافسية وتتسم بالشفافية .
- ٣- تنظيم وتبسيط تعاملات الأوراق المالية بصورة عادلة وفعالة ومنظمة ومن ضمنها عمليات المقاصة والتسوية لهذه التعاملات .
- ٤- تنظيم تعاملات أعضائه بكل ما له صلة بشراء وبيع الأوراق المالية وتحديد حقوق والتزامات الأطراف ووسائل حماية مصالحهم المشروعة .
- ٥- تطوير سوق المال في العراق بما يخدم الاقتصاد الوطني ومساعدة الشركات في بناء رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار .
- ٦- توعية المستثمرين العراقيين وغير العراقيين بشأن فرص الاستثمار في السوق .
- ٧- جمع وتحليل ونشر الإحصاءات والمعلومات الضرورية لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في هذا النظام .
- ٨- التواصل مع أسواق الأوراق المالية في العالم العربي والأسواق العالمية بهدف تطوير السوق .
- ٩- القيام بخدمات ونشاطات ضرورية أخرى لدعم أهدافه .

رابعاً : مميزات السوق:

يختلف هذا السوق عن سوق بغداد للأوراق المالية في أمور كثيرة يتعلق قسم منها في التغيير في الهيكل الإداري ، حيث أصبح سوق العراق منفصلاً إدارياً عن وزارة المالية فبعد إن كانت إدارة سوق بغداد ممثلة بالمدير العام تم الاستعاضة عنها بمجلس المحافظين . المكون من تسعة أعضاء تنحصر مهمتهم بتنظيم السوق ورسم السياسة العامة له والإشراف على نشاطات السوق ، إن هذا المجلس و بهذه التشكيلة الممثلة لجميع الأطراف المتعاملة قد ضمن اتخاذ قرارات تعكس مصالح ووجهات نظر الجميع بعد إن كانت محصورة بشخص المدير العام في السوق السابق ، كما تضمن السوق تغييراً واضحاً في هيكله التنظيمي فلم يعد هنالك ارتباطاً مالياً وتنظيمياً بوزارة المالية ولا بوزارة التجارة وارتباطه بمسجل الشركات فيها ومنح الرخص لشركات الوساطة . وأصبح هيكله الهرمي مكوناً من الهيئة العامة ومجلس المحافظين والمدير التنفيذي ومركز الإيداع وسبعة أقسام إدارية،

(١). التقرير السنوي لسوق العراق للأوراق المالية لسنة ٢٠١٧

و هذا الهيكل الهرمي يضمن الإدارة الذاتية للسوق وكل أسس إدارية واقتصادية سليمة وإبعاد عامل التأثير الحكومي عليه. وهناك تغييراً آخر حيث أصبح السوق هو المسؤول عن منح الرخص لشركات الوساطة المالية دون أي تدخل حكومي ، ومن ثم قيام تلك الشركات بتأسيس اتحاد وسطاء الأوراق المالية في أيلول (٢٠٠٤) ليكون مسؤولاً عن إيصال المقترحات و جهات النظر إلى مجلس السوق.(١)

خامساً: مراحل التداول في سوق العراق للأوراق المالية:

مرت تداولات الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية منذ تأسيسها في عام ٢٠٠٤ بمرحلتين هما:(٢)

أ- مرحلة التداول اليدوي:

نظمت أول جلسة تداول بتاريخ ٢٤ حزيران ٢٠٠٤ بآليات التداول اليدوي الذي يقصد به تسجيل أوامر الشراء وأوامر البيع على لوحات بلاستيكية ويتم التداول على أسهم الشركات عندما يتطابق سعر الشراء مع سعر البيع وفقاً للعرض والطلب ثم تجري عملية التسوية السهمية في اليوم التالي بموجب عقود التحويل ونقل الملكية في مركز الإيداع يدوياً وتسدّد أقيامها بموجب تقرير المقاصة والتسوية المالية بين الدائن والمدين ولم يكن المشتري قادراً على بيع أسهمه إلا بعد استلام شهادة الأسهم من الشركة خلال ستة أيام عمل (أي إن التسوية المالية تسبق التسوية السهمية بستة أيام على الأقل)

ب- مرحلة التداول الإلكتروني:

انتقل التداول في سوق العراق للأوراق المالية ابتداءً من جلسة ١٩ نيسان ٢٠٠٩ إلى التداول الإلكتروني لأول مرة في تاريخ العراق واستبدلت اللوحات البلاستيكية بمحطات التداول الإلكتروني في مقر السوق، وأيضاً في (٤٧) موقعاً لشركة الوساطة خارج مبنى السوق والتداول عبر شبكة (WAN) فضلاً عن موقع هيئة الأوراق المالية الذي يتولى مراقبة التداول وتبعاً لذلك أصبحت عملية نقل الملكية لحظياً وفقاً للنظام (Equator) والتسويات المالية تتم بعد الجلسة مباشرة (T+O) (أي إن التسوية المالية والسهمية تتم في الوقت نفسه).

(١). حسن كريم حمزة وغسان رشاد عبد الحميد "مصدر سابق ذكره، ص ٢٦٦

(٢). هشام طلعة عبد الحكيم وعماد عبد الحسين دلول، نظام التداول الإلكتروني وانعكاسه في مؤشرات تداول سوق الأوراق المالية - دراسة تحليلية على سوق الأوراق المالية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٩٢، المجلد ٩٢، العراق: ٢٠١٦ ص ٢٥٨

سادساً: أقسام سوق العراق للوراق المالية:

- لغرض تحقيق أهداف سوق العراق للأوراق المالية فقد وضع هيكل تنظيمي يتناسب مع الأهداف في السوق، ويتكون الهيكل من المستويات التالية: (١)
- ١- لجنة الرقابة :- تتكون من خبراء مجلس المحافظين (ثلاث أعضاء) ومن مهامها إعداد تقرير شهري إلى مجلس المحافظين بالاستناد إلى التقارير المرفوعة لها من قسم الرقابة والتفتيش عن نشاط السوق اليومي
 - ٢- المدير المفوض:- استناداً إلى النظام الداخلي لسوق العراق للأوراق المالية يكون المدير المفوض مسؤولاً عن الأمور الإدارية والمالية والفنية للسوق وغيرها من الوظائف
 - ٣- نائب المدير المفوض:- يتولى مهام المدير المفوض في حالة غيابه.
 - ٤- مكتب مجلس المحافظين:

- تهيئة جدول مجلس المحافظين.
 - تهيئة المحاضر والمستندات المتعلقة بالقضايا المعروضة على المجلس.
 - تنظيم قرارات الجلسات وطباعتها وتوقيعها من أعضاء المجلس.
 - صياغة قرارات المجلس ومتابعة تنفيذها.
 - حفظ القرارات والجلسات ومرفقاتها من الوثائق .
 - القيام بكل ما يكل به من أعمال من قبل الرئيس.
- ٥- قسم الرقابة والتفتيش: ويقوم بتدقيق البيانات المالية للشركات الوسطة والسجلات المحاسبية لقسم الحسابات وغيرها من الوظائف
 - ٦- قسم الإدراج والعمليات: ويتشعب هذا القسم إلى (شعبة الإدراج، شعبة الإفصاح، شعبة إدارة التداول والرقابة عليها)
 - ٧- قسم المنظومة الالكترونية: وينقسم إلى (شعبة الدعم الفني، شعبة التطوير البرمجي، شعبة النظم والتشغيل)
 - ٨- قسم الدراسات والتطوير: ويكون من (شعبة الدراسات، شعبة النشر، شعبة العلاقات العامة)
 - ٩- قسم الشؤون المالية :- القيام بإعمال المالية اليومية وإعداد التقارير والموازنة السنوية الختامية والاشتراك في لجنة المشتريات.
 - ١٠- قسم الشؤون القانونية :- يقوم بمتابعة القضايا التي يقيمها السوق والمشاورات القانونية.

(١). تقييم واقع تداول الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية للفترة ٢٠٠٤ - ٢٠١٠، بحث منشور على الرابط،،

<http://abu.edu.iq/sites/default/files/journals/abu/16/16-3.pdf>

الأطيار

العطاي

اللبحت

المبحث الرابع الاطار العملي للبحث

تحليل مؤشر اسعار الاسهم وعرض النقد في العراق

المطلب الاول: تحليل مؤشر اسعار الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية

اتسم مؤشر اسعار الاسهم في سوق العراق للأوراق المالية في التذبذب والتقلب وبحسب ما هو موضح في الجدول رقم (١).

أذ تبلغ قيمه المؤشر (٦٤,٦٦٩) في عام ٢٠٠٤ وانخفضت هذه القيمة في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ لتصل الى (٤٥,٦٤٤) نقطة و ٢٥ نقطة على التوالي ويرجع سبب انخفاض الى تراجع اسعار النفط وانخفاض كميات تصديره وكذلك بسبب حدوث ازمة الاقتصاد العالمي ، وكذلك بسبب عدم الاستقرار الامني والاداري وتلكؤ اداء الشركات المساهمة.

وفي عام ٢٠٠٧ اخذ المؤشر العام بالارتفاع اذ صبح (٣٤,٥٩) ويعود هذا الارتفاع الى تطبيق قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٦ والذي يسمح للمستثمرين غير العراقيين في التداول في سوق العراق للأوراق المالية. وكذلك بسبب تحسن الوضع الامني وعوده اسعار وكمية النفط المصدرة للارتفاع واستمر الارتفاع التدريجي في قيمة مؤشر اسعار الاسهم ليصل الى (١٣٦,٠٣) في عام ٢٠١١ بمعدل نمو (٣٤,٧٠) ويعكس هذا الارتفاع تحسن النشاط الاستثمار في الاوراق المالية ومن ثم بدأت قيمه المؤشر بالانخفاض التدريجي خلال الاعوام (٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤) لتصل قيمته الى (٩٢) عام ٢٠١٤ ويعود سبب هذا الانخفاض الكبير في قيمه المؤشر الى تدهور الوضع الامني والسياسي والاقتصادي متمثلا في الاعتداءات الإرهابية التي شهدتها البلاد في هذا العام من قبل عصابات داعش و تراجع اسعار النفط عالميا اما في عامي (٢٠١٥ و ٢٠١٦) فقد شهد انخفاض بمعدل نمو سالب (٢٦,٨٠) ليصل الى (٧٣٠,٥٦٠) وفي عام ٢٠١٦ الى

(٦٤٩,٤٨٠) نقطه ويرجع سبب الانخفاض الى تدهور الاوضاع الأمنية اذ دمر الارهاب الداعشي البنى التحتية والمكونات الرأسمالية المادية المنتجة الى جانب الدمار الذي لحق بالإرث الحضاري وثقافي العراقي واصبح حجم السكان ممن هم تحت خط الفقر يقدر بنحو ٣٠% في عموم العراق مع وجود مليوني نازح من المحافظات الشمالية.

جدول (1)

مؤشر اسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية

السنة	المؤشر العام لأسعار الأسهم IS	معدل النمو %
2004	64.669	-
2005	45.644	(29.41)
2006	25.288	(44.59)
2007	34.590	36.77
2008	58.360	68.71
2009	100.86	72.82
2010	100.98	0.12
2011	136.03	34.70
2012	125.02	(8.09)
2013	113.15	(9.49)
2014	92.998	(18.7)
2015	730.560	(26.80)
2016	649.480	(36.08)

المصدر/ هبه محمد عبد الزهرة، تحليل العلاقة بين مؤشرات الاسواق المالية وبعض المتغيرات النقدية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦)، رسالة ماجستير، العراق، جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٨

المطلب الثاني : عرض النقد

من خلال الجدول رقم (٢) فقد اتسم عرض النقد بالمفهوم الواسع بالارتفاع التدريجي ، ففي عام ٢٠٠٤ كان يبلغ (١٢٢٥٤) مليون دينار وبعد ذلك في عام ٢٠٠٥ ارتفع الى (١٤٦٨٤) وبمعدل نمو (١٩,٨%) واستمر بالارتفاع التدريجي ليبلغ في عام ٢٠١٤ ما يقارب (٩٠٧٢٨) مليون دينار وبمعدل نمو (٣,٥%) وفي عام ٢٠١٥ انخفض ليبلغ (٨٢٥٩٥) مليون دينار وبمعدل نمو سالب (٨,٩%)، وكان المعدل النمو السنوي المركب (١٨,٧%)

اما في عام ٢٠١٦ فأرتفع الى (٨٨٠٦٧) مليون ويتضح مما سبق ان الزيادة في عرض النقد جاءت نتيجة لعدة عوامل منها: زيادة رواتب موظفي الدولة والانفاق الاستثماري والانفاق العسكري وكذلك نتيجة استبدال العملة العراقية بعد صدور قانون البنك المركزي العراقي المرقم (٥٦) في عام ٢٠٠٤ ورفع حجم الاحتياطي الاجنبي للبنك المركزي العراقي مقابل العملة العراقية من اجل الحفاظ على استقرار اسعار الصرف للدينار العراقي

الجدول رقم (٢)

يوضح قيم عرض النقد في العراق

السنوات	عرض النقد M2
2004	12254
2005	14684
2006	21080
2007	26956
2008	34920
2009	45438
2010	60386
2011	72178
2012	75466
2013	87679
2014	90728
2015	82595
2016	88067

المصدر/ هبه محمد عبد الزهرة، مصدر سابق

المطلب الثالث: العلاقة بين عرض النقد ومؤشر اسعار الاسهم في سوق العراق

من خلال جدول رقم (٣) يتضح وجود بين المتغيرين المؤشر العام لأسعار الاسهم وعرض النقد بقيمة تصل الى (٠,٥٥١) وتعتبر طردية متوسطة

جدول رقم (٣)

		m2	Is
m2	Pearson Correlation	1	.551
	Sig. (2-tailed)		.051
	N	13	13
Is	Pearson Correlation	.551	1
	Sig. (2-tailed)	.051	
	N	13	13

المصدر/ بالاعتماد على برنامج (spss V20)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً : الاستنتاجات

- ١- اتسمت مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية بالتقلب وعدم الاستقرار صعوداً خاصة بعد عام ٢٠١٣
- ٢- زيادة في عرض النقد نتيجة زيادة رواتب الموظفين والعسكريين .
- ٣- وجود علاقة طردية بين مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية وعرض النقد تصل الى ٠.٥ تقريباً

ثانياً : التوصيات

- ١- ان الاصلاح النقدي والمالي وتعميق وعي المستثمر العراقي للأسس العملية الاستثمارية ضروري جدا في تطوير سوق العراق للأوراق المالية في خدمه الاقتصاد العراقي
- ٢- انشاء مركز خاص داخل سوق العراق للأوراق المالية هدف اطلاق المستثمرين على المعلومات المتعلقة باجراءات التي يتخذها البنك المركزي العراقي بشأن السياسه النقديه

المصادر والمراجع

- ١- حيدر يونس كاظم الموسوي ، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية- الأردن والسعودية حالة تطبيقية للمدة (١٩٩٠-٢٠٠٧)، أطروحة دكتوراه، العراق ،جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩
- ٢- عامر عمران كاظم المعموري، فاعلية أداء الأسواق المالية في ظل الأزمات الاقتصادية في بلدان مختارة، أطروحة دكتوراه، العراق، جامعة بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩
- ٣- عباس كاظم جاسم الدعي ، أثر السياسات النقدية والمالية في مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية في مصر والولايات المتحدة الأمريكية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٦)، أطروحة دكتوراه، العراق جامعة الكوفة ،كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٩،
- ٤- محمد عودة عبود، الاستثمار بالأوراق المالية في ظل المخاطرة الكلية دراسة اقتصادية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤)، أطروحة دكتوراه، جامعة الكوفة كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: ٢٠١٦
- ٥- محمد أمين ناظم حرحوش المفرجي، دور الجهاز المصرفي في تطوير الأسواق المالية العربية دولة قطر -حالة دراسية، رسالة ماجستير، العراق ،جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، ٢٠٠٤
- ٦- هبه محمد عبد الزهرة، تحليل العلاقة بين مؤشرات الاسواق المالية وبعض المتغيرات النقدية للفترة (٢٠٠٤-٢٠١٦) ،رسالة ماجستير، العراق ،جامعة القادسية، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٨
- ٧- د.رالف شامي وآخرون، نحو الإطار التطويري للأسواق المالية ،في ندوة تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي ،نظمها معهد السياسات الاقتصادية في صندوق النقد العربي، المارات العربية المتحدة ،٢٠٠٣، ص٧٢
- ٨- أ.د.مايخ شبيب الشمري، القطاع المالي والمصرفي بين إشكاليات الواقع وآفاق الإصلاح "دراسة في أقطار عربية مختارة"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، العراق، ٢٠٠٨
- ٩- حسن كريم حمزة وغسان رشاد عبد الحميد "سوق العراق للأوراق المالية نشأته-تحليل وتقييم مؤشراته"، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد: ٢٤ ،العراق: ٢٠١٢
- ١٠- أ.د.اديب قاسم، "الأسواق المالية وأثرها في التنمية الاقتصادية سوق العراق للأوراق المالية دراسة حالة"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد: الخاص بمؤتمر الكلية، العراق: ٢٠١٣
- ١١- شيماء فاضل محمد وحسين بريس حبيب، اختبار كفاءة سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الكوت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوت، العدد(١٧)، العراق: ٢٠١٥،

١٢- هشام طلعة عبد الحكيم وعماد عبد الحسين دلول، نظام التداول الالكتروني وانعكاسه في مؤشرات تداول سوق الأوراق المالية -دراسة تحليلية على سوق الأوراق المالية،مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، العدد ٩٢، المجلد ٩٢، العراق: ٢٠١٦

١٣- تقييم واقع تداول الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية للفترة ٢٠٠٤- ٢٠١٠، بحث منشور على الرابط،،

<http://abu.edu.iq/sites/default/files/journals/abu/16/16-3.pdf>

١٤- هيئة الأوراق المالية العراقية ، التقرير السنوي عن حركة التداول في سوق العراق للأوراق المالية للسنوات متفرقة

١٥- حسام داود ، مصطفى سلمان وآخرون ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، عمان – دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٠ ،

١٦- وداد يونس يحيى ، النظرية النقدية ، بغداد ، تشرين الاول ، ٢٠٠٠ ،

١٧- رشاد العصار ، رياض الحلبي ، النقود والبنوك ، عمان – دار صفاء ، ٢٠٠٩ ،